في عرض «فوركس دوت كوم» التحليلي حول الترابطات بين الأسواق والعملات

بريان دولان: ضعف الدولار يبقي التوقعات حول الاقتصاد الأميركي ضعيفة وغير مستقرة

| كتبت كارولين أسمر |

رأى الرئيس التحليلي للعملات في «فوركس دوت كوم» بريان دولان أن التوقعات حول الاقتصاد الاميركي تبقى ضعيفة وغير مستقرة مع انخفاض أسعار الدولار والفائدة بمستوياتها الحالية، معتبراً أن الربع الاخير من العام الحالي هو ربع مفصلي والاقتصاد الاميركي مقبل على قرارات مهمة وحساسة جداً في نوفمبر المقبل مع الانتخابات النصفية للكونغرس الاميركي.

مضيفاً ان لجوء الدول الكبرى الى خفض عملاتها لتعزيز نسب صادراتها، في وقت واحد أمر مستحيل لأن العملات مرتبطة مع بعضها البعض وخفض واحدة قد يؤدي الى ارتفاع أخرى بالمقابل، مشيراً الى أن انخفاض أسعار الفائدة الاميركية الى مستويات قاربت الصفر حولت الدولار الى أداة تمويلية بامتياز وهو يبقى بالرغم من كل شيء العملة الاكثر أماناً خلال الاضطرابات الكبرى وتبقى سندات الخزينة الاميركية الوجهة النهائية خلال الاوقات الصعبة.

كلام دولان جاء في اللقاء الذي جمعه ببعض وسائل الاعلام في الكويت أول من أمس في فندق «جي دبليو ماريوت» وقدم فيه عرضاً حول الترابطات بين الاسواق وأسواق العملات الاجنبية. والذي ركز فيه على ان تداول العملات بالاجمال ينطوي على مخاطر كبيرة وهو غير مناسب لجميع المستثمرين، كما أن النتائج التي تصدر في فترات سابقة ليست مؤشراً بالضرورة على النتائج المستقبلية.

وشرح دولان مبدأ الترابطات وفقاً لمعادلة 101، وهي درجة التداخل بين التغييرات في اثنين من الاصول ومنها على سبيل المثال العلاقة بين النفط والدولار أو الذهب واليورو، وهو معدل يتراوح بين +1 و-1، فالايجابي يعني تحرك الاصول سوية والسلبي يعني تحركها عكسياً. وكلما ازداد العدد واقترب من +1 كلما ازداد الترابط.

وتابع دولان بشرح أسباب وجود هذه الترابطات، قائلاً انها غير موجودة بشكل دائم وهي مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الأساسية، وبالظروف أو البيئة المحيطة للمدى القصير كقرارات البنوك المركزية والاحتياطي الفيدرالي الاميركي كما انها مرتبطة أخيراً بالتحركات والقرارات التي يتخذها المتداولون والمستثمرون عموماً.

وعدد دولان أهم النقاط الرئيسية في موضوع الترابطات، قائلاً بأن الترابط ليس علاقة سببية وانما احصائية وهي تأتي نتيجة عمليات حسابية رياضية ومن الضروري تحديد الاصول الرابحة والخاسرة فيها. في حين أن الاصول الفردية تستجيب بشكل فردي ومنها النفط مثلاً الذي يمكن أن يشهد ارتفاعاً أو انخفاضاً لسعره العالمي في بعض الحالات بمعزل عن أسعار الدولار والذهب، بالرغم من الارتباط التاريخي المعروف بينهما. مضيفاً في النهاية أن أهم نقطة في موضوع الترابطات هي أنها تنهار بشكل متكررعلى المدى القصير، وليست ثابتة دائماً.

وعرض دولان للترابطات ولعلاقة العملات الرئيسية مع أسعار السهم والفوائد ومؤشر أسعار المستهلك بالاضافة الى أسعار النفط والذهب خلال العام الماضي، وقد لاحظ ترابطاً سلبياً طيلة الفترة الماضية بين سعر الدولار وأسعار النفط بسبب عدة عوامل منها مشكلة تسرب البقعة النفطية في خليج المكسيك، أو قرارات منظمة أوبك وغيرها، منوهاً الى أن النفط هو اكثر الاصول العالمية تأثراً بالاحداث الكبرى سواء اكانت اقتصادية أو جوية كالفيضانات والزلازل والبراكين أو أي حدث كبير له تأثيرات اقليمية أو عالمية. وهي أمور قد تؤثر بسهولة على ارتفاع سعره او انخفاضه. متحدثاً عن علاقة الدولار بالذهب والتي حكمتها الترابطات السلبية طيلة العام الماضي ايضاً بسبب انخفاض الدولار الذي دفع بالمستثمرين لشراء الذهب مما أدى الى ارتفاع سعره.

وشرح دولان أصول الترابطات، ومنها الدولار الاميركي الضعيف بسبب اقتراب أسعار الفائدة من الصفر وخطة التسهيل الكمي الثانية المتوقعة حالياً، وانتعاش السوق الذي يعزز الميل نحو مزيد من المخاطرة، استخدام الدولار كعملة تمويل، والعجز التجاري واختلال التوازنات العالمية واستراتيجيات التحوط من قبل المستثمرين، بالاضافة الى استفادة الشركات الاميركية العاملة عالمياً من ضعف الدولار.

وأضاف دولان ان من أصول الترابط أيضاً ما هو على علاقة بالنفط والعملات الاجنبية، فتسعير النفط بالدولار الاميركي خلق قوة شرائية لدى المصدرين من دول الخليج، على سبيل المثال ما ساهم برفع نسبة وارداتهم من أوروبا وآسيا وعزز بالتالي العملات المحلية كاليورو والين وغيرها. كما أن ضعف الدولار قد يؤدي الى زيادة الطلب على النفط خارج الولايات المتحدة مما يعزز مبيعات المصدرين أيضاً والى التحول في تخصيص الاحتياطيات باتجاه أصول الطاقة.

أما بخصوص ترابط السلع والدولار، شرح دولان أنه كما النفط فان ضعف الدولار يجعل السلع أرخص خارج الولايات المتحدة، والى التحول في تخصيص الاحتياطيات باتجاه السلع أيضاً. في حين يصبح المستثمرون الباحثون عن عوائد أكثر نشاطاً في تداول السلع مما يؤدي الى تزايد عملات منتجي السلع الاساسية بحسب التدفقات.

وعن ارتفاع أسعار الذهب، رأى دولان أنه ينظر الى الذهب على أنه عملة بديلة ما أدى الى ارتفاع اسعاره حالياً باعتباره ملاذاً آمناً للأصول في فترات عدم الاستقرار. وقد لجأت بعض البنوك المركزية في أوقات الازمة الى تعزيز احتياطاتها من الذهب والاستفادة من اسعار الفوائد المنخفضة في تكلفة اقتنائها لهذا الذهب الذي يراه الكثيرون كأداة للتحوط من التضخم.

دولان متحدثاً في العرض التحليلي لـ «فوركس دوت كوم» (تصوير مرهف حورية)

○ الربع الأخير من العام الحالي هو ربع مفصلي... والاقتصاد الأميركي مقبل على قرارات مهمة وحساسة جداً في نوفمبر

حوار

«رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف أرسل لنا خطابا بشأن عدم صلاحية الأرض للزراعة»

التلاوي لـ «الراي»: «المصرية - الكويتية للتنمية» أبلغت الحكومة استعدادها لدفع 5.2 مليار جنيه لتحويل أرض «العياط»

| القاهرة - من علا بدوي وأحمد خليل |

أكد رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية - الكويتية للتنمية والاستثمار الدكتور فاروق التلاوي أن الشركة أبلغت الحكومة المصرية استعدادها لدفع فروق تقييم الأرض في مشروع العياط «45 كيلو مترا جنوب القاهرة» لتحويله من الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار العمراني تبلغ نحو 5.2 مليار جنيه مصري، وقال إن ما يتردد بشأن وجود خلافات مع الحكومة المصرية عارٍ تماما من الصحة.

مشيرا . في حوار مع «الرايٍ» . إلى أن رئيس الوزراء المصري الدكتور أحمد نظيف أرسل لنا خطابا بشأن عدم صلاحية الأرض التي اشترياها العام 2000 وتقدر مساحتها بنحو «26» ألف فدان لاستخدامها في الاستثمار الزراعي وتحويلها إلى النشاط العمراني، وكشف عن أن الشركة تسعى للقيد بالبورصة المصرية بحلول نهاية الربع الأول من العام المقبل. وفيما يلي نص الحوار:

الدكتور فاروق التلاوي

○ نسعى لقيد الشركة بالبورصة المصرية في الربع الأول من العام المقبل

● ماهي حقيقة الخلاف بينكم وبين الحكومة المصرية حول أرض العياط؟

- الشركة اشترت من الحكومة المصرية 26 ألف فدان في العياط «جنوب القاهرة» وفقا للقوانين المصرية وليس عن طريق التخصيص، وذلك بناء على موافقة مجلس الوزراء المصري وجهات الدولة المختلفة من وزارة الري ووزارة الزراعة والقوات المسلحة والآثار- وفقا للقرارات الوزارية المنظمة في ذلك الوقت - بسعر الأرض في ذلك الوقت 200 جنيه للفدان، ووفقا لبنود العقد وزارة الري عليها أن تمد الأرض بالمياه للاستفادة من الأراضي بعد مشروع هويس العياط، وهذا سيعطي جميع الأراضي المجاورة لأرض العياط القدرة على توصيل المياه، كما دخلت هذه الأرض حيز الدولة للاستصلاح والاستزراع، ولكي تشجع الدولة المستثمرين المصريين والعرب على الاستثمار في مصر أصدرت الحكومة المصرية قرارا بأن تعامل هذه الشركة على وجه التحديد والمستثمرين العرب معاملة المصريين، كما صدر القرار العام 2004 بتخصيص الأرض للاستثمار الزراعي وفقا لقرار رئيس الوزراء.

● ما أهم بنود العقد المبرم بين الشركة والحكومة المصرية؟

-تشمل أهم بنود العقد أن يتم سداد 25 في المئة كمقدم ثمن والباقي على أقساط لمدة 5 سنوات بفائدة 7 في المئة، وفي حالة عدم الوفاء يتم فرض غرامة على الشركة بنسبة 14 في المئة على الأقساط المتبقية للسداد وفقا للعقد المبرم بين الطرفين، بينما يتضمن البند الثالث أن يتم البيع بسعر 200 جنيه للفدان، فتكون جملة بيع الأراضي 5.2 مليون جنيه، وتم بالفعل سداد مليون و33 ألف جنيه، قيمة قسط الأراضي 943 ألفا و800 جنيه على «5» سنوات. بينما يتضمن البند الرابع أن تلتزم الشركة بتنفيذ البنية الأساسية وجميع الأساسيات الخاصة للقيام باستصلاح الأرض وتقسيم الأرض إلى وحدات قابلة للاستثمار الزراعي، كما لا يجوز للطرف الثاني أن يقوم بالتصرف للأراضي للغير إلا بعد سداد الأقساط والانتهاء من جميع الأعمال الخاصة بالاستصلاح على أن تتعهد الشركة بالقيام بجميع عمليات الاستصلاح بعد الانتهاء من قيام الطرف الأول بتوصيل المياه إلى الأرض، ويعتبر العقد مفسوخا في حالة عدم الالتزام بالشروط. كما يتضمن البند السابع ألا تقوم الشركة ببيع الأرض إلا في المجالات المخصصة من أجله، للمحافظة على ما قد يوجد في الأرض من محاجر وثروات تعدينية وتراث تاريخي. كما يتضمن البند الثامن أن تقوم الشركة بمعاينة الأرض والحصول عليها بحالتها وبمجرد الحصول عليها أصبح مسؤولا عنها مسؤولية كاملة دون أي تعديات من الغير، وعلى الطرفين أن يقبلا أي تعديلات يجريها مجلس الدولة على هذا العقد.

● إذاً أين المشكلة بعد كل هذا؟

- كانت الأمور تسير بشكل طبيعي لكن من العام الماضي، جاءت آخر تعليمات تلقتها الشركة من الحكومة المصرية حول مشروع أرض «العياط» من خلال وزير الزراعة مباشرة، حيث أفادت بأن وزارة الري لن تستطيع توفير حصة المياه اللازمة لري هذه الأرض لاستصلاحها زراعيا، وأنها قامت بمخاطبة الشركة بأنها حولت ملف المشروع إلى وزارة الإسكان لدراسة تحويل نشاط الأرض من زراعي إلى سكني، وعلى الشركة إعداد الدراسات اللازمة للمشروع السكني المقترح إنشاؤه على أرض «العياط». وقمنا على الفور بإعداد الدراسات اللازمة لمشروع مدينة سكنية متكاملة بالعياط، مؤكدا موافقة هيئة التخطيط العمراني على الدراسات المقدمة من الشركة، وحتى الآن في انتظار إفادة وزارة الإسكان لنا بالبدء في تنفيذ المشروع السكني.

كما أن الشركة في جميع الأحوال مستعدة لتنفيذ أي مشروع توافق عليه الدولة، سواء زراعيا أو سكنيا، موضحا أنه عندما كان الأمر يسير في البداية على تنفيذ مشروع زراعي كانت الشركة مستعدة لعمل محطات رفع المياه الصناعية وغيرها على نفقتها، بشرط أن توفر الحكومة لها المياه اللازمة لري الأرض، بالإضافة لاستعداد الشركة أيضا لدفع أي فروق مالية في ثمن الأرض في حالة تنفيذ المشروع السكني.

● ما حجم التكاليف التي خسرتها الشركة في إعداد الدراسات الخاصة بالاستصلاح الزراعي؟

- الشركة أنفقت ما يقرب من نصف مليار جنيه حتى الآن للتوجه نحو النشاط الزراعي، والأرض مزروعة الآن على ما يقرب من «3-5» آلاف فدان بمختلف المحاصيل، وتم عمل محطة إنتاج حيواني ترعى ما يقرب من 3000 رأس حيواني، كما تم عمل محطة ميكنة كاملة لجميع المعدات، كما تم عمل مقر للشركة هناك للموظفين، وهناك موظفون وعمال يحصلون على رواتب بلا عائد.

● مازالت هناك مشكلة في توصيل المياه إلى الأرض، كيف سيتم حل هذه المشكلة؟

- أرسلنا إلى وزير الري لكي نقوم بإبلاغه بعدم وصول المياه إلى الأرض لاستكمال الاستصلاح الزراعي، وتم توصيل المياه إلى بعض الأراضي، ولكن بعد القرار بعدم صلاحية الأرض للنشاط الزراعي تم قطع المياه عن الأرض.

● لماذا ترى من وجهة نظرك الأسباب الحقيقية وراء هجوم بعض نواب البرلمان المصري على الشركة على الرغم من التزامها بالموافقة على دفع مقابل لتغيير نشاط الشركة؟

- هذا الهجوم لا أساس له من الواقع، وكان لتحقيق مصالح معينة خصوصا أن الشركة أضرت بمصالح بعض الأشخاص الذين يضعون أيديهم على الأرض بشكل غير قانوني عن طريق وضع اليد، وتم دفع ما يقرب من 12 مليون جنيه لإخلاء الأشخاص المتعدين على الأرض، كما أعطت الشركة صلاحيات بتخصيص مساحات لأي مشاريع تفيد المواطنين في هذه المنطقة.

● ما هي حقيقة الخلاف مع وزارة الإسكان؟

- تلقينا خطابا من رئيس الوزراء المصري الدكتور أحمد نظيف حول عدم صلاحية الأرض للنشاط الزراعي، وأن هذه الأرض لا تصلح إلا للنشاط العمراني وأنه سيتم دفع فرق من 5 ملايين و200 ألف إلى 5 مليارات و200 مليون جنيه لأن هذا يعد دخلا للدولة حتى تتم المحافظة على الأرض، فضلا عن المخاوف من تحولها بعد ذلك إلى فلل ومنتجعات وفقا لأخبار كويتية.

● هل ستقوم الشركة بدفع هذا الفرق كبديل لتغيير نشاط الأرض إلى عمراني؟

- تم الحصول على الموافقة من مجموعة المستثمرين المساهمين، وسيتم دفع فروق الثمن فور الانتهاء من عملية التقييم التي تقوم بها وزارة الإسكان المصرية في الوقت الحالي.

● هل هناك ضغوط مارستها الحكومة المصرية للتحول نحو النشاط العمراني؟

- بعد تقرير الحكومة بعدم صلاحية الأرض للنشاط الزراعي تم إبلاغ الوزارات المعنية للقيام بمنع المياه عن الأرض ووزارة الكهرباء وجميع الوزارات المختصة لكي يتم إيقاف التعامل مع الشركة لكي تقوم بتنفيذ قرار التحويل.

● هل انتهت وزارة الإسكان من عملية التقييم؟

- لم تنته وزارة الإسكان حتى الآن من عملية تقييم الأراض، ونحن لانزال في انتظار انتهاء عملية التقييم.

● اعلنتم عن طرح 40 في المئة من رأسمال الشركة المصرية . الكويتية للاستثمار والتنمية في البورصة المصرية، متى تعتزمون تنفيذ هذه الخطوة؟

- من المقرر طرح أسهم الشركة في البورصة خلال الربع الأول من العام 2011 وفقا لخطة مجموعة المستثمرين الذين يساهمون في هيكل ملكية الشركة.

● ما هي خطتكم نحو هذا التحول وكيف ستسعون إلى استغلال الأرض في النشاط العقاري؟

- الخطة تعتمد بناء على الرسومات التي تم إعدادها على إنشاء مدينة متكاملة تتضمن مدرسة ومطارا وإسكانا متنوعا بين المتوسط والفاخر، كذلك تم الانتهاء من الرسومات الخاصة بالربط بجميع المناطق المحيطة مثل 6 أكتوبر وغيرها، ومن المقرر أن تستوعب ما يقرب من 300 ألف نسمة.

● هل ستعتمدون في تمويل خطتكم للتوجه نحو النشاط العقاري على التمويل الذاتي من خلال شركة مينا القابضة أم من خلال قروض من البنوك؟

- الشركة تعتمد في كل ذلك على تمويلها الذاتي من مجموعة المساهمين المالكين للشركة دون الاعتماد على أي اقتراض من البنوك.

● ماهو هيكل ملكية الشركة وحصة «مينا القابضة» فيها؟

- يتوزع هيكل ملكية الشركة ما بين مستثمرين أفراد مصريين وشركات مصرية بالإضافة إلى مستثمرين كويتيين أفراد وشركات منها شركة مينا القابضة بنسبة 29 في المئة للجانب المصري و71 في المئة للجانب الكويتي.

● هل ترى أن الاستثمار العقاري في مصر مجدٍ وسيحقق عوائد إيجابية للشركة؟

- الاستثمار العقاري مجدٍ ولكن في حال عدم وجود أي عوائق تعرقله لتحقيق عوائد مناسبة.

● لماذا كنتم تسعون في البداية إلى التوجه نحو الاستثمار الزراعي، وما هي أهم المحاصيل التي كنتم ستزرعونها؟

- لأن طبيعة الأرض فرضت علينا أن يتم تخصيص الأرض لمصلحة النشاط الزراعي باعتبارها أراض صحراوية صالحة للاستصلاح الزراعي، ومن أهم المحاصيل القمح والبنجر والعنب.

● ما حجم الميزانية التي رصدتها الشركة لتمويل النشاط العقاري خلال الفترة المقبلة وفقا لاستراتيجيتكم؟

- الميزانية سيقوم المستثمرون بتحديدها وفقا للاستراتيجية التي وضعوها.

● ما ردكم على الاتهامات الموجهة إليكم بإهدار المال العام؟

- الشركة لم تقم بإهدار للمال العام، حيث اشترت الشركة الأراضي وفقا للقوانين المصرية، وعندما صدر القرار بتحويل الأراضي إلى النشاط العمراني المستثمرون أبدوا رغبتهم في تنفيذ القرار.

● ماهي رؤيتك للاقتصاد المصري؟

- الاقتصاد المصري قوي وحقق نتائج إيجابية على مدار الفترة الماضية ونجح خلال الفترة الماضية في استقطاب رؤوس أموال اجنبية وعربية.

● هل تسعون إلى توسيع قاعدة استثماراتكم والتوجه نحو عدد من الدول العربية بجوار مصر؟ وما هي أبرز الدول التي ستركزون عليها؟

-مصر كانت أحد الأهداف الرئيسية لمجموعة المستثمرين منذ فترة طويلة، لذلك لا نفكر حاليا في سحب الاستثمار منها والتوجه نحو أي دول أخرى، والشركة بدأت استثماراتها في مصر منذ العام 1999 من خلال دعوة عدد من المستثمرين الكويتيين للاستفادة من مزايا الاستثمار في مصر.

● هل حقق لكم الاستثمار في مصر حتى الآن عوائد إيجابية؟

-لم تستطع الشركة تحقيق عوائد إيجابية حتى الآن بسبب المشاكل والعوائق التي تعرضت لها على مدار الفترة الماضية ما تسبب في عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الاستثمار في مصر حتى الآن.

● هل قدمت الحكومة المصرية الدعم الكافي لمشروعاتكم، أم ترى أن الاستثمار في مصر تقابله عوائق عديدة؟

-الحكومة المصرية كان عليها أن توفر دعما للمستثمرين العرب، فعلى سبيل المثال لو كان قد تم توفير المياه إلى الأرض في وقت قصير كان من الممكن تحقيق أقصى استفادة من الأرض في الاستصلاح الزراعي.

● هل هناك أي نية لسحب الاستثمار من مصر في حال عدم التوصل إلى حل نهائي؟

-هذا القرار يرجع إلى المالكين الرئيسيين والمساهمين في الشركة، وبالتالي لا أستطيع أن أصدر قرارا نيابة عنهم.

● هل ترى أنه لابد من تسهيل مناخ الاستثمار في مصر؟

-الاستثمار في مصر يحتاج إلى دفعة أقوى لكي تتم الاستفادة من ذلك في توفير فرص عمل للشباب المصري وتحقيق عوائد إيجابية على الاقتصاد.

● هل هناك أي مشروعات تشارك فيها الشركة غير مشروع العياط؟

-تشارك الشركة حاليا في مشروع مينا مول بنسبة كبيرة بالاشتراك مع شركة مينا القابضة، حيث تستحوذ الشركة على حصة كبيرة في المشروع.

● هناك اتهامات بأن الشركة قامت بالتعدي على مساحة 10 آلاف فدان عن طريق وضع اليد؟

- الشركة لم تأخذ هذه الأراضي بوضع اليد وإنما بالاتفاق مع مالكي هذه الأراضي.

«المدينة»: المرحلة المقبلة تحتاج إلى البعد عن النهج المضاربي

أشار تقرير شركة المدينة للتمويل والاستثمار الى ان جلسة التداول الأخيرة في الاسبوع الماضي هي موجة تصحيح وجني ارباح طبيعية، ومن المتوقع ان يعاود المؤشر استئناف صعوده بعدها مرة اخرى.

وافاد التقرير ان المرحلة المقبلة تحتاج الى البعد عن النهج المضاربي حتى لايشكل ضغطا على المؤشر العام.

وذكر التقرير ان السوق استهل تداولات الاسبوع الماضي على بعض عمليات جني الارباح التي ارتفعت وتيرتها في ثاني جلسات الاسبوع وحقق فيها المؤشر السعري القاع الاسبوعي عند مستوى 6.963 نقطة، ليعاود السوق نشاطه مرة اخرى وسط نشاط ملحوظ على الاسهم الصغيرة في القيمة السعرية والتي شهدت بطبيعة الحال عمليات مضاربية محمومة، التي أضافت بعض الحيوية لكميات الاسهم المتداولة ولم تشكل ضغوطا كبيرة على مؤشرات السوق فأتاحت الفرصة لعملية الصعود، وحاول المؤشر السعري استئناف عمليات الصعود في آخر جلسات الاسبوع والتي شهدت الساعة الاخيرة فيها تسابقا لعمليات البيع أطاحت بمعظم المكاسب التي حققتها المؤشرات على مدار الاسبوع.

واوضح التقرير أنه على الرغم من حالة القلق التي اصابت المتعاملين في البورصة بنهاية الاسبوع على خلفية عمليات البيع القوية لجني الارباح إلا اننا لانزال نرى ان السوق يمتلك مقومات الصعود والتعافي مرة اخرى على المدبين المتوسط والقصير لاسباب عدة هي: ينتظر السوق في المرحلة المقبلة اعلانات نتائج الشركات للربع الثالث من العام الحالي وما يصاحبها من عمليات تحرك على الاسهم خلال المرحلة المقبلة، وان كانت البنوك التي اعلنت عن نتائجها خلال الاسبوع الماضي تبشر بنتائج جيدة، حيث شهدت ارباح البنك الوطني نموا بنسبة 11 في المئة، كما تحول بنك بوبيان الى تحقيق الارباح التي بلغت 4.5 مليون دينار بالمقارنة مع خسارة بلغت 17.2 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يشير الى ان الاوضاع قد تكون في طريقها الى الاستقرار، كما شهد السوق خلال الفترة الماضية تحركا نشطا وقويا للاسهم الصغيرة في القيمة السوقية والتي من شأنها ان تعطي حركة وحيوية للسوق ولكنها لا تمتلك التأثير الكبير على اداء المؤشر بصورة كبيرة، وبالتالي فإن تحرك الاسهم القيادية خلال المرحلة المقبلة بعد فترة السكون الحالية ستكون هي العامل الاهم والاكثر تأثيرا في صعود المؤشر.

ويشهد السوق في الآونة الاخيرة حالة من عودة بعض الثقة لدى المتداولين، قد لا يكون التغير كبيرا وملموسا ولكن عودة الثقة تشير الى بدء عودة التداولات الى قوتها وعودة السيولة الى السوق مجددا، ان الحسم النهائي لتمويل البنوك لخطة التنمية وسيكون من دون شك واحدا من اكبر العوامل ذات التأثير على عودة النشاط لقطاع البنوك مرة اخرى بشكل ملحوظ وما له من انعكاسات كبيرة على بقية قطاعات السوق.